

الرقابة والتميز العادل خارج قدرة الأجهزة الحكومية

«النشال»: الإصلاح المالي والاقتصادي بات يحتاج إلى جراحة رئيسية

هذه العلاقة، لقد كانت الحاجة لها أكبر وأصبحت حاجتها أكبر، ومن يدري كيف تستقر تلك العلاقة في المستقبل. وتم نشر أرقام لجانب من تلك العلاقة، وجرت العادة على أن يتنقل لها ببعض العداينة، وتعتقد أنه من الأفضل النظر إليها وفق أهميتها التاريخية وإحتمالاتها المستقبلية، وإن وجد فيها بعض الخلل، يفترض علاجه بالعدل وليس بالعاطفة.

تشير أرقام نشرتھا -Brookings Institution- بتاريخ 2016/04/01 إلى أن تعداد الجالية الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي الست بلغ في عام 2015 نحو 7.2 مليون مقيم، ويشكلون نحو 13.6% من تعداد سكان تلك الدول كما في نهاية عام 2015، ونحو 26.8% من عدد مواطنيها من السكان. بلغت تحويلاتهم إلى الهند في نفس العام نحو 37.1 مليار دولار أمريكي، وهي تحويلات مستحقة لملاء عمل أسوة بتحويلات العاملين في الهند من مواطني تلك الدول في حقبة ما قبل النفط. بينما الخلل يكمن في تأثيرها على تركيبة السكان وفي نوعية تلك العمالة. وبلغت قيمة الواردات السلعية من الهند في عام 2015 نحو 46.8 مليار دولار أمريكي، ولكن في مقابلها تستورد الهند نحو 39% من وارداتها السلعية من أربع دول خليجية (السعودية، الكويت، الإمارات وقطر)، أي نحو 1.5 مليون برميل يوميًا. بالإضافة إلى نحو 83.2% من وارداتها من الغاز السال من ثلاث دول خليجية، نحو 82% من دول مجلس التعاون الخليجي، ولم تنشر أرقام على وضع البازار التجاري لتلك الدول مع الهند. ذلك يعني أن الهند تحصل على تلك الخدمات المالية والسلعية -ليس ضمنها الاستعانة المباشر ملاء- ما مجموعه نحو 84 مليار دولار أمريكي، بينما تقوم بسداد فائورتها لوارداتها من النفط والغاز وهي متغيرة وفقًا لكمياتها ومستوى أسعارها.

والوضع بإجمالياته قد يتغير بشكل كبير في بؤد رئيسية من تلك العلاقة (إذا استثنيت دولة الإمارات بنموذجها التنموي المختلف، فالإمارات وحدها تستورد من الهند سلعا قيمتها 33 مليار دولار أمريكي، أو نحو 70.5% من واردات كل دول الخليج الست، ورغم أن لديها نحو 2 مليون مقيم هندي وهي أكبر جالية في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا مساهمة ضمن إجمالي سكانها، إلا أن تحويلاتها كانت الأعلى ويحودو 12.8 مليار دولار أمريكي وتمثل نحو 34.5% من كل تحويلات الجالية الهندية في الدول الست، وتلحق تحويلات الجالية الهندية في السعودية والبالغة نحو 11.2 مليار دولار أمريكي، رغم أن تعداد الجالية الهندية في السعودية أعلى ويحودو 2.8 مليون مقيم، ولكن، لو استثنيتا السعودية من حيث الأثر على تركيبة السكان، تبلغ مساهمة الجالية الهندية نحو 20.6% من إجمالي سكان الدول الخمس الأخرى، وما نسبته 77.9% من عدد مواطنيها.

تلك الأرقام وأمرتها بحاجة إسها «تأنيدي سادس» للمصدر الذي ذكرناه، وغرضها تبين أهمية وعق العلاقة بين الهند الذي زار رئيس وزرائها السعودية مؤخرًا، وبين دول مجلس التعاون، والأرقام عندما تقار بشكل صحيح، يمكن أن تصبح أساسا لبناء علاقة متوازنة، علاقة يربح منها طرفيها، ويمكن أن تكون أساس لسياسات إصلاح إن إختلفت في بعض جوانبها، كما يمكن أن تكون مصدر خطر إن عرّضت أو قيمت متحوصلة، وتم النظر فقط إلى سبلاتها.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطًا، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر فريدة مؤشر النشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، شد بلغت نحو 346.8 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 5 نقطة، ونسبته 1.5% عن إفتال الأسبوع الذي سببه، وانخفض بنحو 19.1 نقطة، أي ما يعادل 5.2% عن إفتال نهاية عام 2015.

الهند ودول مجلس التعاون الخليجي
الهند دولة إقليمية عظمى، وفي الطريق لإستعادة موقعها دولة عظمى على مستوى العالم كما كان حالها في القرن الثامن عشر، وعلاقتها بدول التعاون قبل النفط كانت وثيقة، وهي كذلك بعد النفط وإن اختلفت طبيعة

■ الأفراد لا يزالون

■ أكبر المتعاملين في

■ البورصة لكن نصيبهم

■ إلى هبوط بالاستحواذ

■ على 46.8% من إجمالي

■ قيمة الأسهم المباعة

■ التحويلات النقدية

■ للهنود المقيمين بدول

■ الخليج إلى بلدهم بلغت

■ نحو 37.1 مليار دولار

■ في 2015

القطاع	عشر الأرباح - الثالث 2015/12/31	عشر الأرباح - الثالث 2014/12/31	مضاعف السعر إلى الربحية P/E*	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
قطاع النفط والغاز	22 (13,003)	22	14.0	11.0%	22.3%
قطاع البنوك الإسلامية	2,350	7,370	18.7	14.0%	16.1%
قطاع الصناعة	159,947	181,115	10.8	13.6%	8.6%
قطاع السلع استهلاكية	71,564	67,839	17.2	17.1%	11.7%
قطاع الرعاية الصحية	1,232	8,424	18.9	10.4%	1.3%
قطاع خدمات استهلاكية	54,617	(624)	11.4	14.2%	8.2%
قطاع الاتصالات	218,262	274,812	11.4	14.2%	8.2%
قطاع البنوك	858,223	802,308	14.8	11.0%	14.5%
قطاع التأمين	37,144	24,974	9.9	13.5%	19.0%
قطاع العقار	158,876	156,592	11.9	12.3%	14.3%
قطاع خدمات مالية	68,971	101,506	13.3	10.3%	1.1%
قطاع تكنولوجيا	4,731	2,502	10.5	16.1%	10.4%
إجمالي لسوق	1,622,913	1,626,840	13.5	11.3%	14.7%

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

أرباح الشركات المدرجة 2015 - تحليل ثانوي
أعلنت 173 شركة، أو نحو 4.674 مليون دينار كويتي، وحصدت تغير طفيف للتوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقة، إذ أصبح نحو 85.9% للكويتيين و10.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.6% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 86.5% للكويتيين و10% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2015، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس الشعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها قيمة أسهمهم المباعة، نحو 3.4% (3.2% للفترة نفسها 2015)، أي ما

قيمة 28,201 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، بنحو 4.674 مليون دينار كويتي. وحصدت تغير طفيف للتوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقة، إذ أصبح نحو 85.9% للكويتيين و10.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.6% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 86.5% للكويتيين و10% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2015، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس الشعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها قيمة أسهمهم المباعة، نحو 3.4% (3.2% للفترة نفسها 2015)، أي ما

اسم الشركة	بوك الخميس 2016/04/14	بوك الخميس 2016/04/07	الترق %	انقل 2015 %	الترق %
1 بنك الكويت الوطني	350.7	345.2	1.6	401.1	(12.6)
2 بنك الخليج	196.7	190.2	3.4	211.3	(6.9)
3 بنك الكويت الوطني	349.7	350.0	(0.1)	402.3	(13.1)
4 بنك الأهلي الكويتي	219.3	219.3	0.0	245.5	(10.7)
5 بنك الكويت الوطني	206.3	202.2	2.0	235.5	(12.4)
6 بنك الأهلي متحد	364.2	356.2	2.2	424.2	(14.1)
7 بنك وركن	321.5	321.3	0.0	359.6	(10.6)
8 بنك الكويت الوطني	1,049.8	1,037.3	1.2	1,052.0	(0.2)
9 بنك الخليج	369.9	363.9	1.4	409.7	(10.0)
10 تميمات تجارية	137.1	137.1	0.0	125.6	9.2
11 استثمارات مالية	247.2	247.2	0.0	235.1	5.1
12 استثمارات لوجستية	159.3	130.9	17.3	110.7	38.7
13 شركة كويت قفصة	1,270.2	1,225.6	3.6	1,292.5	(1.7)
14 شركة كويت القفصة	66.3	56.0	18.4	43.7	31.7
15 قطاع الاستثمار	369.7	345.2	4.2	347.4	3.5
16 قطاع التأمين	62.8	62.8	0.0	67.3	(6.7)
17 قطاع التأمين	382.1	382.1	0.0	427.7	(10.7)
18 قطاع التأمين	182.1	182.1	0.0	199.0	(8.5)
19 شركة كويت	85.2	86.9	(2.0)	88.5	(3.7)
20 قطاع التأمين	148.4	148.4	0.0	162.9	(8.9)
21 قطاع التأمين	81.2	78.8	3.0	88.6	(8.4)
22 قطاع التأمين	171.3	185.6	(7.7)	193.7	(11.6)
23 قطاع التأمين	194.4	198.7	(2.2)	187.8	3.5
24 قطاع التأمين	1,453.6	1,473.8	(1.4)	1,494.0	(2.7)
25 قطاع التأمين	177.8	181.8	(2.4)	184.3	(3.7)
26 قطاع التأمين	121.5	112.6	7.9	112.6	7.9
27 قطاع التأمين	572.9	565.3	1.3	595.3	(3.8)
28 قطاع التأمين	100.0	100.0	0.0	104.9	(4.7)
29 قطاع التأمين	141.9	141.9	0.0	149.9	(5.3)
30 قطاع التأمين	62.3	63.6	(2.0)	64.8	(3.9)
31 قطاع التأمين	171.1	166.4	2.8	172.4	(0.8)
32 قطاع التأمين	621.4	621.4	0.0	577.5	7.6
33 قطاع التأمين	113.5	113.5	0.0	115.5	0.0
34 قطاع التأمين	1,882.2	1,824.0	3.2	1,862.8	1.0
35 قطاع التأمين	353.8	353.8	0.0	353.8	0.0
36 قطاع التأمين	12.6	12.6	0.0	11.7	7.7
37 قطاع التأمين	606.4	596.3	1.7	598.6	1.3
38 قطاع التأمين	110.0	110.0	0.0	106.7	3.1
39 قطاع التأمين	73.6	72.6	1.4	81.8	(10.0)
40 قطاع التأمين	58.7	58.7	0.0	65.3	(10.1)
41 قطاع التأمين	2,561.9	2,522.5	1.6	1,970.7	30.0
42 قطاع التأمين	866.6	854.0	1.5	681.5	27.2
43 قطاع التأمين	337.3	358.3	(5.8)	362.5	(6.9)
44 قطاع التأمين	314.5	318.5	(1.3)	322.6	(2.5)
45 قطاع التأمين	522.4	485.6	7.6	588.6	(11.2)
46 قطاع التأمين	220.8	221.1	(0.7)	228.6	(3.5)
47 قطاع التأمين	346.8	341.8	1.5	365.9	(5.2)

جدول يوضح أداء القطاعات المختلفة بالبورصة

■ هدف وثيقة الإصلاح

■ المالي والاقتصادي لن

■ يتعدى محاولة شراء،

■ وقت حتى العطلة

■ البرلمانية الطويلة

■ 1.623 مليار دينار...

■ إجمالي أرباح 173 شركة

■ مدرجة بانخفاض بلغ

■ نحو 0.2 %، عن مستوى

■ أرباح نفس الشركات

■ في 2014

والأسبوع الفائت، اتخذ وزير التجارة والصناعة قرار بتجميد مؤقت لأسعار سلع وخدمات تحسبا لرفعها عند مولد توافق على أسعار الكهرباء ولاء والبترين. ورغم أن الاجراء الاحترازي مطلوب، إلا أن إجراءات تنجاة غير متوفرة، وتتطلب مثل هذه القرارات، إلى جانب تحديد وقت قصير لسريانها، ثلاث إجراءات رئيسية أخرى، الأول، هو توفر حالة الضرورة القصوى لها مثل الحروب والكوارث الطبيعية أو الاقتصادية، والثاني، صورها بما يتوافق وطني ومن أعلى السلطات، والثالث، توفير جهاز لتنظيم ورقابة عادل وعالي المهنية والكفاءة للإشراف على تنفيذها.

وتجدر اعتقاد أن القرار سوف يفشل لعدم توافقي من الإجراءات الثلاثة، لرفع الدعم عن تلك الخدمات حدث في معظم دول الجوار من دون قرار مماثل، والقرار صادر عن الوزير من دون توافق عام، وال جهاز الحكومي عاجز في كل شيء، ورقابية تنفيذ القرار كما اشترىوا أسهما بقيمة 356.607 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تكون متصفي، مثل هذا القرار ليس بدعة، فالأخبار يقدم أمثلة له، ولكنها مدعومة بالإجراءات المذكورة، ومعظمها رغم ذلك، حقق فشلا كبيرا رغم ما لقاء من دعم في البداية.

أحد الأمثلة كان قرار الرئيس الأمريكي «ريشارد نيكسون» في 15 أغسطس 1971 بتثبيت الأسعار والأجور، أي بعد شهر واحد من خروج الدولار الأمريكي من قاعدة الذهب نتيجة تبعات تكاليف حرب فيتنام، وبلغ دعم القرار في الاستفتاءات 75% من الشعب الأمريكي، وحصل الرئيس على تفويض من الكونغرس، وجاءت النتيجة مساهمة القرار في ولوج أمريكا والعالم أسوأ أزمة اقتصادية -ركود تضخم- سادت العالم منذ ثلاثينات القرن العشرين. ورغم أنه حقق نتائجه السياسية التي انتهت بلفوز ساحق لـ «نيكسون» في إنتخابات عام 1972، والسياسة كانت ميرير القرار كما يعرف مستشاروه لاحقا، إلا أنها انتهت، بسيادة حقبة «ريغان» «تالشر» التي انطقت ما يعني تسميته بحقبة الرأسمالية التوحشة بدعم من سوء أوضاع الاقتصاد، المثال الثاني كان ما أفضت إليه حقبة السياسات اوسوبيات الإصلاح الحقيقية وتصويت الحكومة ضد إصلاحاتها دليل، وأن الرقابة والتميز العادل خارج قدرة الأجهزة الحكومية، وقد يطلقه عند التحقيق الكثير من أساء التسويات، والبديل، هو في استخدام رصد وتووين الأسعار الذي قامت به الوزارة بشكل صحيح، في ملاحقة وعلاب صارم لن يستغل الأوضاع برفع أسعاره دون وجه حق، ولا تجوز بان ذلك سيطبق بشكل صحيح، ولكنه، أسهل ويتطلب جهد أقل، والعقوبة الزادعة سوف تحد من انتشار تلك الخروقات، ماعدا ذلك، قد تكسب السياسة في الزمن القصير، ولكن